





قالوا في نبت باجر والرايز ماس له معنى ولا يوصف عليه كالباقى بحسبكم ودهم والنبه  
 بانزاد ماله معنى ولا يوصف عليه كالباقى كروي في برجل لريم تعينه وذلك الخدوف في  
 ان يكون فعلا وان يكون اسما وكل من اسما اما حلا او عام ولا يسمى اما مقدم ولما  
 عدا اوله وتلك المعنى وانما ابتدأ في هذه الاحتمالات ثمانية كلها حازرة ولا اول من  
 ان يكون فعلا لانه الاصل في العهد ولعله المعدر حينئذ من حيث الخروف والكلاب  
 اذهو بتعبه فعلا خمسة خروف وكلمتان وينقده اسماء حروف عشرة او احد عشر  
 واربع كلمات وان يكون خاصا للمعنى البركة سائر اجزا التاليف وان يكون موضع المقدم  
 المقصر لان تعين المفعول يفيد ذلك كما في اياك تعيد ويسمي في الكلام عليه في المعنى الثاني  
 وحركت بالفتحة مع ان اللص في الخروف والكثرة ان يسمي على الفتح لثبات عملها الذي  
 هو الخ وهو بحسب الاصل الكسر وطولت فيجاء الخرق الذي يدي به كذا يابسه المعصية  
 الثاني في الاسم وفيه ثمانية مباحث الاولى في معناه الثاني في بيان ان الامتداد  
 به ابتداء كراهه الثالث في استقامة الرابع في اصله الخامس في لغة السادسة في  
 موجب حذف الفتح خط السابع في بيان ان الاسم عين المسمي او غيره واولا ان  
 في بيان محله من الحروف والاسم لغة ما دل على معنى في نفسه وهو ما اهل  
 على معنى في نفسه غير موصوف بليونة لزوم والامتداد به ابتداء كراهه فيكون  
 موافقا حديثا كالكلام لا يفتح بذكرانه فهو لغز في ذلك لقاعدة ان كل حكم وريعي  
 اسم في الظاهر يكون وادعا على مدلوله في الحقيقة كقام زيد ومديون الاسم فقط  
 الجلالة بناء على ان الاضافة بناء على كانه قال بان الله استدا الانعينية فانه يكون  
 في الحقيقة على لفظ ايضا نحو صفت فعل ومن عرف فان الحق بما ذكر للفظ والحق  
 قال ما ذكره ويابسه لانه خمسة ذكرنا في الاصل واجيب فخير عن التساوي  
 الواقع وهذا التركيب اعني ضرب فعل وهو مشتق عند البعض من المسموع وهو  
 العلل لانه يعلى سميها وعند البعض من السمع وهو الاعلام لانه علامته على سميها  
 والاول ارجح معنى ولفظا اما معنى فكلان سمي على قديس اهل الحق من انه تعالى  
 لم يزل موصوفا بالاسما والعزائم الا لا وابدأ بخلاف الثاني فانه سمي على قديس  
 اهل الاعتزال من انه تعالى كان في الازل بلا اسم ولا صفة واما لفظا فاما فاقته  
 لتعريفه على اسما واسمي في الازل بل الاسم ولا صفة واما لفظا فاما فاقته  
 الاول سمي حذف الاحر وسكن الاول تخفيفا وايضا في الازل الازل والاصل الاذاعي اليه واصله في  
 ما سلكه فوزه افع وعلى الثاني فاصله واسم حذف الازل وعوض عن حذف الازل  
 فوزه افع وفيه لغات ثمانية عشر اسم وسمي وسمي وسمي وسمي وسمي وسمي وسمي  
 الاول وقد جمعها بعضهم في قوله سم سمة اسم سمة اسم سمة اسم سمة اسم سمة  
 والمسمى من ذلك سبع اسم وسمي وسمي وسمي وسمي وسمي وسمي وسمي  
 في قوله في الاسم سبع لغات ثمانية عشر اسم وسمي وسمي وسمي وسمي وسمي وسمي وسمي  
 في قوله في الاسم سبع لغات ثمانية عشر اسم وسمي وسمي وسمي وسمي وسمي وسمي وسمي

بالجمع والمد وقد جمعها بعضهم في قوله لغة الاسم قد حو لها الحصر في اثنين ومنها  
 الشمو اسم وحذف في الغصير مثلقات ثم سمي الحشر وقد فن الالفاظ  
 مع ان فاعده الخط ان كل كلمة ثلثت بصور لفظها فنقذوا الاستداهما والوقف  
 عليها كثرة الاستعمال ولم يخذل في الاسماء التي بعد لانه الاصل فلا يباحثه  
 المتكلمة التي معها غنم واختلف هذا الاسم عن المسمى في الالف فغير المسمى قطعا  
 وقيل غيره وقيل لا يوافق هذا الاسم عن المسمى في الالف فغير المسمى قطعا  
 وان اردت بالمعروف وبالمسمى فان الاسم ان اردت به الالف فغير المسمى قطعا  
 او الذات باعتبار الوصف فان الذات في حمت هو كما في الحامد فهو مسمى  
 والعيه ولا غيره في صفات الذات كما لعل والقادر على ما عليه الاسم  
 الاشعري ومجمله نصب ان يلفظ فعلا واسم على مقابل المشهور ورفع  
 ان تطلق اسم على المشهور وان قلت الاسم المذكور تصدرا على ما وقع  
 على الجوزية او التصف على المفعول له سواء كان متعلقا بغيره او متعلقا به اما الالف  
 متعلقا بالاسم فاعل خبر عن المسمى المحذوف لان مفعول المفعول مفعول وقد  
 متعلقا بالاسم لا جعل محذوف فاقلت عمله من جهة اعيد مستدا وهو رفع  
 من جوابه المصدر لا جعل محذوف فاقلت عمله من جهة اعيد مستدا وهو رفع  
 الجوز وعمله من هذه الجهة محذوف فاقلت عمله من جهة اعيد مستدا وهو رفع  
 مصدر لا وهو رفع الفاعل ونصب المفعول والعقول بان مفعول المفعول  
 مفعول باطل والاخر ان يكون المصاف اليه مفعولا للمصاف في المصاف وهو  
 لا يصح على ان المفعول هنا مجرد والظرف والمجرور يتوسع فيهما ما لا يتوسع  
 في غيرها **المقصود الثالث** في لفظ الجلالة وهو خمسة مباحث الاول في معناه  
 الثاني في عمله الثالث في بيان انه عربي الرابع في بيان ان الاسم الاصل  
 الخامس في بيانه انه مشتق او مركب فالله على الذات الواجب الوجود  
 المستحق لجميع المحامد والوصفات للذوران لتعريفه للوصف له وليس  
 داخلين فيه فلا يرد انه يلزم ان يكون كليا الحصر في ذكر كشمس مفعول الخالق  
 انه اسم لفهم الواجب لفظا والمسمى لفهمه في كل منهما على ما يخص  
 في قوله يكون على امر ذور بان الاله الاسم كانه يوصف بلقاء وان كان  
 فينا صحیح والامارات التوحيد لان كل من يشهد به يحمل لكونه وانا  
 مع الاستغناء لانه اذا اردت بالاله المعبود بحق لزم استغناء الشرف عنه  
 وين ارديه مطلق المعبود لزم الكذب لكثرة المعبودات الماطلة فمقتضى  
 قوله بل الاله المعبود بحق وهو كلى ولفظ الجلالة علم على الاله المعبود منه  
 قاله السعد **واصله** عند البعض انه وعند الكوفيين لا كوكب ولاه وابيض  
 وبلوت واره هرة كذا في لغة قه على الاول وانكائه فعال بمعنى مفعول ويحيى  
 الثاني بمعنى فاعل ادخل عليه حرف التعريف لافادة الحصر فحذف ثم تده الاله فحفظ  
 زعد تنزل خبر كذا ان اللام على المعنى والاول ذور المعبود واللام مع ان المحذوف  
 خبرا سما كذا ثبت لان هذا من الامور التي اختلف بها هذا الاسم وصلا اختلفت بحرفها

فائدة لا بد من ان اشارة للمصنف العام كقولهم هذا علم بحرف وجوده في  
الاشارة والاشارة للمصنف الخاص كقولهم هذا علم بحرف وجوده في  
اشارة على غير الابلغ كما في المثالين وما هذا ليس كذلك ووجهه ان كان المقام  
مقتضى ذلك فان اقتضى المقام خلافه سلكنا هذا فان المقدم الداعي لا يورد السئلة  
تفكيك الله تعالى والمغالب كقول ما يدل على جلاله النعم واصولها ومن ما يدل على  
دقائقها وانما ذكر الوجود الاول على دقائق النعم بتبينها على ان كل ما مندر في الوجود  
ان تحققات الامور لا تلتصق باذاته فيحتمل من سؤلها فيكون من باب التعميم الذي  
هو الاشارة في كلامه لا يوضح خلاف المقصود بفضلته لتكنة نحو وصفت  
الطعام على جسمه وان يابيه التكميل المسي بالاقتراس ايضا وهو الاشارة في كلام  
يوضح خلاف المقصود كما يدفوه بخواذلة على المؤمنين اغرة على الكافر **المبحث**  
فيما يتعلق بها من الوجود العربية فالاسم مجزى بالياء والاشارة  
بحرف الراء لا يتم على الراجح من ان المضاف اليه مجزى بالياء مضاف وان العامل  
في الشاع هو العامل في التبع والابدول فان العامل فيه محذوف مما حمل المجرى  
وذلك ما فيها من الوجود بتسعة حاصله من ضرب ثلاثة في مظهرها لان كل  
الرجح والرجح مثلث الاخر وهي شمان جانبي عربي وقراءة وهو حروفها  
على انها ثمان اوالاول يدل ساع على انه علم والياء في مقتله لا للفظ الجلالة  
وغيره من الوجود وقراءة وهو الباقى والوضع على انه خبر مبتدأ محذوف تقدير  
هو والفتحة على انه مفعول فقل محذوف تقديره اهدم وما اشتهر من ان  
الاشارة بالياء في العربية وقراءة وهو حروفها ومقتضى العربية وقراءة وهو حروفها  
مع نصب الوجود او رفعه وجانبي العربية وقراءة وهو الباقى للشارية بقوله  
ان ينصب الوجود او يرفعها والجر في الوجود قطعاً منطوقاً وان يجر فاجز في الظاهر  
كلاهما الوجود في معنى على قول ضعيف او مررورها بيئته في الاصل  
**المبحث الرابع** في بيان انما من قبيل النفس او الخبير وهو ان تكون خيرية  
باعتبار متعلقها المحذوف اي ابتداء الالف لان الفعل المذكور متحقق في الحال  
او الاستقبال بدون الخبر وذلك الخبر حكاية عنه وهذا شأن الخبر الصادق  
ويصح ان تكون اشارة المتعلق وهو المباحصة والاستعانة لانه لا تحقق ذلك  
الابعد للفظ فافق ما قال الراجح ان تكون خيرية لان المباحصة والاستعانة  
لا يتحققان الا بها ولا اشارة لان اصل الفعل كما لتلف متحقق في الخارج بقوله  
ذلك اللفظ وقد دللت في الاصل معنى الخبر والاستعانة في قوله بدمية **المبحث**  
**الخامس** في بيان انما من اجزاء اسمية او فعلية فالاسم انما  
المستعمل في مضاف نحو تدبر في شخصته ان كانت الاضافة بالمعنى المحذوف كما  
هنا وكثيراً ان كانت الاضافة في شخصته ان كانت الاضافة بالمعنى المحذوف كما  
وهي ان اشارة ما ذكر وان كان ما في

بها وفيه جميع الافراد وهم لذل ان اشارة ما ذكر في الاعلية شخطة ان ما انما  
معتد اسماً او علماً واسم اشارة وكيفية ان كان غير ذلك والاعلى العجمية  
ان دل على التعيين والاشارة وفي الموقف بال ما من من الاحتمالات وكيفية تسميتها  
بالاداء نحو كل اشارة متفحس لاداء ما فيصنع ان يكون من الممكنات الخمس وهي  
المطلقات الاربع والاربع ولا يصح ان يكون من الصوابات السبع والاربع والاشارة  
ومعلوم ان التعيين لا يسمي موصوفة الا عند التفرج بالجملة التي هي اللفظ الوال  
على كيفية التسمية فاذا قيل اشارة فاسم الوجود الذي هو اللفظ الوال  
كانت وجودية لادائمه وبلا مكان الحرف بالاشارة والاشارة بالاداء  
كانت ممكنة خاصة وهكذا وقد اشارة في الاصل **المبحث السادس** في  
استعمل عليه من الفصل الجوز وفيها جعله محذوف عما انه مفعول لها وجوزعنه  
كما يرفقت به عليه مفند للخصر كما في اياك فعد ونجسها ما هو قصر اخذ في  
من قبيل قصر الموصوف على الصفة اي العاليف مقصور على الاستعانة والاشارة  
باسمها لا يتجوز له الا استعماله او التبرك باسم غيره والقصده ذلك الوجود  
الاشارة وانما كانوا يسمونه باسمها التبرك باسم الوجود والاشارة على  
وجه التبرك مع اعتقاد حصول التبرك كما انتم اياه تعالي في ابدلها وما في  
الا ليعر ترفا في الوجود والاشارة ما لتمام من خلق السموات والارض ليقول  
الله فعلى الوجود قطع ثمرة الاصل والاشارة من غير الاشارة اسمها  
فيكون قصر امر او يصح ان يكون قصر قلب در على الطائفة الملتزم لوجود الوجود  
بما هو عين ذلك علو اشارة لوجهية وان يكون قصر تعيين رادعي المركب  
ساع على كونها نواصيدي في عين التبرك ما سمها ولا يتم من عبادته للاضام  
تتم بها الي الله انهم يستمدون حصول التبرك باسمها وان كان هو الظاهر  
وغيره ان يصح جريان انواع العصر الثلاثة في البسلة كما لا يخفى وقد ذكرت في الاصل  
الفرق بين الافواج الثلاثة مع ذكر خواصهم **المبحث السابع** فيما يتعلق  
بها من الحجاز السئلة مستقلة على الحجاز بالحدق وعلى الحجاز الرسل والاستعانة  
المرصاة والكنيسة او المشيئة وذلك لان قوله لسم الله منه بما في اسم مسي  
الله على حد قوله تعالى واسمك القريب اي اهلكها وان مع ان تكون الاضافة  
ببينة او من اضافة الاعم للاخص والرجح والرجح محذوف ان يكون فيه محذوف  
منه استعانة مرصاة او استعانة مكنية وتخييل واستعانة تمشية وذلك لان  
الرجح الذي اخذ منها الرجح الرجح رفة القلب المستعمل قام به تعالى في  
فلاها عليه تعالى لا باعتبار هذا المعنى بل باعتبار معنى اخر لانه للمعنى فيكون

المبحث السادس في الاصل

من قبله بما ذكره من الاحسان او ابدته الذي علاقته الغرور لان رقة القلب  
تستلزم الغفول والاحسان من قامت به بقلبه على من رقى عليه والتفضل بالزم  
لها فالمراد من الامور المفضلة المحسن اذ معناه الحقيقي مستعمل في حق  
تعالى كما مر وكلامه تعالى ولم يعينان حقيقي ويجازي وقوله استعمالا على  
عليه تعالى باعتبار المعنى الحقيقي اطلق عليه تعالى باعتبار المعنى المجازي  
وهذا معنى قوله البسط وجه اسم الله تعالى المأخوذة مما له ذلك انما اخذ  
باعتبار الغلظة دون البواد وهذا ما ذهب اليه الباقلاني وذهب الاشعري  
الى ان اللازم للترجمة ارادة التفضل فالمراد من كل مزيد التفضل والرجم عن  
الاول مفعول وفعل وعلى ذلك في صفة ذات والى في اقرب لان كلامهم لا يرد  
اذ من رجم محض اذ لم التفضل في تفضل عليه فالاول نظر بمفهومه والظاهر  
للازم الاقرب ابو عتار ومعنى اخر اهلا قرة السكايه به بغير ما ذكرنا من ضم  
الاستعارة الرجم بان يشبه الاحسان بالرجم بجامع ترغيب الانتفاع على كل  
ويعتبر له الرجم ويشبه فيها الرجم بجامع ترغيب الانتفاع على كل  
ناطقة مثلا او باعتبار تشبيه معنى الجلاله او معنى الضمير المستتر في كل  
منها الغايد اليه تعالى في تلك رقة قلبه على عبيته تشبيها مضمرا في النفس وحق  
المشبه به واثبت له نبي من لوازمه وهما الرجم الرجم فيما استعاره تشبيها  
ولفظ الجلاله استعاره لكنته على مذهب السكاي او باعتبار تشبيهه  
منزعة من معتد وهو المحسن خلقه بهيته منزعة من معتد وهو  
الرجم خلقه بجامع هيبته منزعة من معتد وهو حصول الانتفاع من  
استعارة اللفظ الدال على الهيبة الكائنة للمهيبة لا ولي فيكون ان من  
قيل الاستعارة التمثيلية على حداني اذ ان تقدم رجمه وتوخره في ان  
قلت الاستعارة التمثيلية لا تجري الا في المركب وهذا ذكر من فنيل المعتد  
قلت الهيبة للمهيبة لا بد ان تكون منزعة من معتد كالمهيبة للمهيبة  
بما اتقا وقد اختلف السيد والسعد في انه هل يجب بعد اللفظ الدال  
على الهيبة او يكون ان يدل على الهيبة بل هو واحد ذهب السيد في الاول  
ولا شك ان الرجم دال على الهيبة المشبه بها من حيث دلالة على اذ ان  
المعصية بالرجم المستتره لذات الرجم من وجوه وهذه الامور هي المنزعة  
منها الهيبة فيكون الرجم دالا على هذه الامور التي هي ما خذ الهيبة على  
بعضها بالطلاقة وعلى البعض الاخر بالغرور ثم استعمل ذلك اللفظ الدال  
على تلك الهيبة بالا لغرام الهيبة الاخرى المنزعة من احسانه خلقه وبق  
استعارة تشبيهه على معنى السعد ايضا بان يحصل ما خذ الهيبة كرميا فقدر  
اذ المراد الرجم خلقه في خلقه يكونه فضلا ولا يجب في جميع الاثر الذي  
منه

المركب وذكره في الاصل الرابع من المذهبين مع ذكر قراره في حاشية  
الوقف على كل من الاسم ولحقها الجلاله والرحمن فيجب لتعلق كل بمابعده وعلى الرجم  
تام لعدم تعلقه بمابعده لان الوقف فيجب ان تعلق الموقوف عليه بمابعده  
والا قدام وتخصيصا التسمية بهذه الاسماء للمعارف ان تعالي هو المستحق لان  
يستعان به في جميع الامور لانه المعبود الحقيقي هو المستحق لان  
واجبها جليلها وحقها ضايفه ووجه الى جنابه لتقدس كبريته ويستحق بها التوقير  
ويشغل سره بذكره والاستيلاء به عن غيره ولان العزائم اعطوا لاهله وعمره  
اصناف ثلاث ظالم النفسه وسابق بالخيرات لانه الله وهو من نعمه الى العزائم  
به العقلم والارشاد للجهل به قال تعالى ثم اورثنا الكتاب الانية لوفائه  
للسابقين والرحمن للمتقدين والرحمن للظالمين ولا ناس بالانتمية  
على سواك من متعلقين بالمسئلة ادهمها اقتضى مخرج عليه السلام على قول  
اسم الله ولم يات بالاسمين الا ليعين حيث قال اسم الله عزها ومرسها وانها  
لم تقوم سليمان عليه السلام اسم على اسم الله تعالى حيث قال ان من سليمان  
واند اسم الله الرحمن الرحيم واجيب عن الاول بان قيل انه معاصر  
جلا ان هو عهد الغضب عليهم والرحمة لا تناسب ذلك وعن الثاني بان  
حس من المتسبي كقولها ان تصد منها عند الوقوف على الكتاب ما يصدر من  
الجبار من فن الستم والاهانة فاراد ان يكون اسمه وقائه لاسمه تعالى و  
وقائه من كبر الخاسرين وعصمها من شر المتعصبين للعدائين بجاه اشرف المرين  
والرجم جمع جمعين والرحمنه ونبي  
وسلام على عباده من اسما  
المصطفى

من سألني اجمدا يستعبد به في دينه في دينه اقبلاه  
وقال ينظر في قوله اذ كانا ولنظرن ابي من قوله ملا  
هذا اذا عارض السنة بقرائلات مرات فان الشيطان يقول لعيناه  
طول السنة في صفة في ساعة واحدة بما علمت في هذه التسمية  
تمسك عنه ولم ترضه وتشتبه ولم تشبهه وحلت على بعد قد ذكر  
عقوبتي ووعوتني الى التوبة بعد جرائي على معصيتك يا ابا سنقول  
منه فاعطوني وما علمت في ما من رضاه ووعدتني عليه العواب  
فاسالك ان تشبهه عني ولا تقطع رجائي منك يا كرم